التنمية الزراعية المستدامة... خيارنا الاستراتيجي في المرحلة الراهنة

أ.م.د.سالم عبد الحسن رسن/كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة القادسية

المستخلص :-

تكتسب التنمية الزراعية أهميتها من أهمية وحيوية القطاع الذي تعمل فيه. ذلك القطاع الذي يعد حقل الإنتاج الأول و المصدر الأساسي للتراكم الرأسمالي و تحرير القوى العاملة الضرورية لتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى. وهو بالوقت نفسه المصدر الأساسي لمد الصناعات الوطنية بما تحتاج إليه من المواد الخام الأولية خصوصا الصناعات التحويلية ، كما انه يعتبر سوقا كبيرة لتصريف منتجاتها. لذا تعد التنمية الزراعية المقدمة الضرورية لتحقيق التنمية الشاملة .

لقد انطلق البحث من إشكالية مفادها إن العراق بلد غني بإمكاناته وموارده وقد تحول إلى بلد مستورد للغذاء لسد حاجاته من السلع الضرورية .ولم يعد قادرا على سد متطلبات الصناعة الوطنية من المواد الخام الأولية .لذا جاءت فرضية البحث لتؤكد على ضرورة تبني المفاهيم المعاصرة للإصلاح الزراعي .وإعادة بناء العلاقات الإنتاجية واستخدام التقنيات المعاصرة لتحقيق التنمية الزراعية المنشودة .

لقد تناول البحث عددا من المتغيرات الأساسية المحددة للتنمية الزراعية . والتي كان من أهمها الأراضي الزراعية وموازين استخداماتها ومياه الري ومقنناتها الاروائية والقوى العاملة الزراعية والمكننة والتقنيات الحيوية والحيازات الزراعية.

بناء على ما تقدم جاءت هيكلية البحث مكونة من ثلاثة مباحث أساسية وهي التنمية الزراعية ... أفاق ومنطلقات فكرية . ومن ثم الواقع والتحديات التي تجابه التنمية في القطاع الزراعي . وأخيرا بيان الأبعاد والتصورات المستقبلية لخيار التنمية الزراعية المستدامة .

مشكلة البحث :-

ينطلق البحث من إشكالية حقيقية مفادها إن العراق بلدا زراعيا تتوفر له كل الإمكانيات والمقومات التي تجعل منه سلة غذاء واعدة ليس للعراق فحسب .بل لدول المنطقة أيضا . غير أن حسابات الحقل لاتتطابق مع حسابات البيدردائما . فقد تحول العراق إلى بلد مستورد للغذاء من كل دول الجوار. فقد أهملت الأراضي الزراعية ولم يعد للإنتاج والدخل الزراعي أهمية نسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي واتسع نطاق الهجرة من الريف إلى المدينة، وتدنت كل مؤشرات التنمية البشرية في القطاع الزراعي .ولم يعد هذا القطاع قادرا على سد متطلبات التنمية الصناعية أو تحقيق الأمن الغذائي للمواطنين.

فرضية البحث

إن إعادة بناء القطاع الزراعي وجعله خيارا استراتيجيا لتلبية متطلبات الأمن الغذائي وتهيئة متطلبات التنمية الصناعية يشترط تبني المفاهيم المعاصرة للإصلاح الزراعي بحيث يكون قادرا على إعادة بناء العلاقات الإنتاجية خصوصا علاقة الإنسان بالأرض واستخدام التقنيات الحديثة لتحقيق التنمية الزراعية المنشودة .

أهداف البحث

للبحث أهداف واسعة من أهمها تأشيرا لواقع الفعلي لمتغيرات الدراسة وتعيين سبل التحول وإعادة البناء على قاعدة التوسع الأفقي والعمودي للرقعة الزراعية واستخدام وسائل الري الحديثة. وتقدير الحاجات الحقيقية من القوى الميكانيكية و القوى العاملة الزراعية. وبيان أهمية أنواع الحيازات الزراعية و تعزيز الأهمية النسبية للناتج الزراعي في تكوين الناتج القومي الإجمالي .

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهجين :-

١- الاستقرائي من خلال جمع البيانات والمعلومات وتحليلها .
٢- الاستنباطي الذي يقوم على أساس ألاستنتاج المنطقي وربط الأسباب بالنتائج.

متغيرات الدراسة

اعتمد البحث على دراسة عدد من المتغيرات الأساسية المحددة للتنمية الاقتصادية في القطاع الزراعي والتي من أهمها .

١- الأراضي الزراعية وموازين استخداماتها المتعددة .
٢- مياه الري .
٣- سكان الريف والقوى العاملة الزراعية .
٤- المكننة الزراعية والتقنيات الحيوية .
٥- الحيازات الزراعية .

هيكلية البحث

يتكون البحث من ثلاثة مباحث أساسية وهي :-

أولا :- التنمية الزراعية ... أفاق ومنطلقات فكرية .
ثانيا :- التنمية الزراعية ... الواقع والتحديات .
ثالثا :- الخيار الاستراتيجي للتنمية الزراعية في العراق ...الأبعاد والتصورات .

المقدمة

إن حمى الشعارات التي جرى تبنيها في الدول النامية ومنها العراق . كانت السبب الرئيسي وراء تخلف القطاع الزراعي . فشعار(التصنيع هو التنمية) قد حال دون إعطاء الزراعة ذلك القدر الكافي من الاهتمام .وبالتالي فان هذه الشعارات لم تؤتي أوكلها .لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار شروط المرحلة التاريخية التي يمر بها البلد . فقد كان بلدا زراعيا متخلفا . وعليه لم تكن الزراعة قادرة على تامين المتطلبات الأساسية خصوصا تحقيق الأمن الغذائي ومد الصناعات الناشئة بمستلزماتها من المواد الخام الأولية .وهذا يعني أن المرحلة لم تكن قد نضجت لبناء التصنيع على أرضية صلبة .ومن هنا يمكن القول إن بناء تنمية حقيقية ينبغي أن يبدأ من الحقل الأول وهو التنمية الزراعية ،أو على اقل تقديران يسيران على خطين متوازيين .لذا فان فرضية البحث تؤكد على ضرورة تبني منهج جديد في الإصلاح الزراعي .خصوصا إعادة بناء العلاقات الإنتاجية واستخدام التقنيات الحديثة. وقد تناول البحث عددا من المتغيرات

الاقتصادية المحددة للتنمية الاقتصادية في القطاع الزراعي .وهي الأراضي الزراعية ومياه الري والقوى العاملة في الريف والمكننة والتقنيات الحديثة .وقد اشتمل البحث على عدد من المباحث .كان الأول بمثابة التأصيل النظري الذي يعبر عن المنطلقات الفكرية التي تقوم عليها التنمية الزراعية المستدامة . والثاني يدرس الواقع والتحديات التي تجابه التنمية الزراعية في العراق .وأخيرا الإبعاد والتصورات المحتملة للخيار الاستراتيجي .

المبحث الأول :- التنمية الزراعية... أفاق ومنطلقات فكرية

تمهيد :-

تعد التنمية الزراعية المقدمة الضرورية لتحقيق التنمية الشاملة . فهي احد المصادر الأساسية لتحقيق التراكم الرأسمالي الذي استخدمته الكثير من الدول المتقدمة إبان نهضتها لتمويل تنميتها الشاملة.فضلا عن كونه القطاع الحيوي الذي يمد الصناعات التحويلية بمتطلباتها من المواد الخام. كما إنه يعتبر سوقا كبيرة لتصريف منتجات الصناعات الوطنية الناشئة .بناء على هذه المقدمات جاءت مقولة غونار ميردال* لتؤكد (إن الفوز أو الإخفاق في معركة التنمية الاقتصادية طويلة الأجل يكون ميدانها القطاع الزراعي)[١] .بناء على هذه الأهمية يكون من الضروري استعراض بعض الجوانب الفكرية التي تقوم عليها التنمية الزراعية المستدامة .

أولا :- التنمية الزراعية المستدامة...مفاهيم نظرية

تعرف التنمية الزراعية على أنها مجموعة من الإجراءات والأساليب التي يكون لها دور كبير و فعال في التأثير على هيكل الاقتصاد الوطني .وهي تعرف (على إنها عملية تحسين الإنتاج الزراعي كما ونوعا لتحقيق الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الاستيراد. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إحداث ثورة فنية في طرائق ووسائل الإنتاج المتبعة وإحداث تغييرات اجتماعية وثقافية وصحية في المجتمع الريفي إلى جانب الثورة الفنية واستخدام التكنولوجيا الملائمة . فالتنمية الزراعية المستدامة تعني صيانة الموارد الحية وإنتاجها لكل الأجيال الحالية والمقبلة)[٢] .

وحسب منظور منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فان التنمية الزراعية المستدامة هي إدارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي على نحو يكفل تحقيق الاحتياجات البشرية للأجيال الحاضرة والمقبلة وتلبيتها باستمرار)[٣] . والتنمية يمكن أن تكون أوسع من هذا المفهوم (فهي العملية التي يتمخض عنها رفع المستوى ألمعاشي لأبناء الريف ومعالجة مشاكله الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وهي اليوم تأخذ مفهوما أكثر شمولا وهو التنمية الريفية المتكاملة لأنها تأخذ على عاتقها بناء الإنسان الذي هو مادة التنمية الأساسية فهو الهدف والوسيلة معا . فالتنمية تعني قبل كل شيء إعادة بناء القوى البشرية في الريف وتطويرها ثقافيا واجتماعيا . وبموجب هذه النظرة فأن التنمية الزراعية المستدامة تعد عملا إراديا لا عملا تلقائيا فهي تحتاج إلى سياسات ونظم وبرامج وحشد كبير للإمكانيات المادية والبشرية)[٤] .

---

*- الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد .

١-د. فهمي بشاي .نحو التنمية الزراعية المستدامة في العراق . منظمة الأغذية والزراعة . روما ٢٠٠٣.ص٥٧

٢- د. محمود الأشرم . التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة .مركز دراسات الوحدة العربية . الطبعة الأولى .بيروت ٢٠٠٧ .ص٤٩

٣- د.فهمي بشاي /المصدر السابق / ص٢٤ .

٤ - د.سالم عبد الحسن رسن .التنمية الزراعية ومتطلبات النهوض بالواقع الزراعي لمحافظة القادسية . مجلة الملتقى .مؤسسة أفاق للدراسات . العدد التاسع .٢٠٠٨ . ص ١٢٧

فهي فعل يستوجب التدخل الحكومي والتوجيه من قبل الدولة التي تمتلك القدرة على تنمية المجتمع وتقديم الخدمات بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية)[٥]. إن مفهوم التنمية الزراعية المستدامة لايمكن أن يتحقق ما لم يجري تبني مفهوم جديد للإصلاح الزراعي. فالبلدان النامية قد تبنت تاريخيا المفهوم التقليدي للإصلاح أي الذي يقوم على توزيع ملكية الأراضي الزراعية على الفلاحين دون اتخاذ ما يلزم لتحسين الإنتاج والإنتاجية . فهو الاتجاه الذي حول الإقطاعيات الكبيرة إلى وحدات فلاحيه صغيرة . إن المفهوم الحديث للإصلاح يتبنى النهوض الشامل للريف من خلال الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والطبيعية وانعكاس ذلك على تطوير الريف اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا . إن غياب هذه الأهداف هو الذي وضع جهود التنمية في مأزق كبير كان من نتائجه أن يؤول مصير تلك السياسات التنموية إلى الفشل .وعليه تصبح الحاجة إلى إصلاح زراعي جديد يشكل شرطا موضوعيا لتحقيق التنمية الزراعية .

ثانيا :- التنمية الزراعية المستدامة ... الأهداف والوظائف

إن من أهم أهداف التنمية الزراعية المستدامة تعظيم مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي . وتامين احتياجات المجتمع من الغذاء بدلا من استيراده من الدول الأخرى ، فظلا عن تامين متطلبات الصناعة التحويلية التي تقوم على الخامات الزراعية كالصناعات النسيجية والغذائية والدوائية والجلدية وغيرها . كما تهدف التنمية الزراعية إلى تحقيق الأمن الغذائي ومواجهة ضغوط الاحتكارات الزراعية ، واحتمال تمتع البلد بفائض زراعي يدعم قدراته التنافسية في حقل التجارة الدولية . كما إن التنمية الزراعية لها وظيفة الحفاظ على البيئة التي تنعكس ايجابيا على تحسين نوعية الحياة .إن أهم تلك الأهداف :-

١- تامين احتياجات المواطنين من الغذاء .

إن المجتمعات الإنسانية تخضع لقانون التطور المتواصل من حيث زيادة أعدادها ومن حيث تنوع ثقافاتها . الأمر الذي يترتب عليه الازدياد المتواصل في الطلب على السلع الزراعية بشقيها النباتية والحيوانية .لذا يصبح تامين الغذاء الوظيفة الأولى في سلم الأولويات . وعلى خلاف ذلك إن أي عجزا في تلبية الطلب سوف يترتب عليه مزيدا من الواردات الزراعية من الدول الأخرى . والتي سوف يترتب عليها بالتتابع عجزا في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات . إن تلافي هذا العجز مناطا بالقدرة على إنتاجه . ثم إن الغذاء لم يعد سلعة عادية خصوصا الحبوب،فلها منظور استراتيجي يقع في باب الأمن الغذائي الذي يعد احد أدوات الحرب أثناء الأزمات أو الحروب الإقليمية أو الدولية . لهذه الأسباب مجتمعة فان مهمة إنتاج الغذاء محليا تعتبر موقفا وطنيا وإنسانيا .

٥- د. سعد حسين فتح الله . التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج . مركز دراسات الوحدة العربية . الطبعة الثانية .١٩٩٩ . بيروت . ص٢٥

إن مفهوم الأمن الغذائي من وجه نظر منظمة الغذاء و الزراعة الدولية ينطوي على أربعة محاور أساسية) [٦] وهي :-

أ- العمل على زيادة الإنتاج الزراعي كما ونوعا .
ب- تقليل التباين في الإنتاجية وفي عرض المنتجات الزراعية .
ت- تحسين تغذية محدودي الدخل من السكان .
ث- تحسين المستوى التغذوي من خلال نظام غذائي متوازن .

٢- تعظيم مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي .

يتكون الناتج المحلي الإجمالي من مجموع مساهمات القطاعات المكونة للنشاط الاقتصادي . وانسجاما مع أهمية القطاع الزراعي المتمثلة بحجم المساحة الجغرافية التي يمتد عليها وعدد السكان الذين يقطنونه والقوى البشرية العاملة فيه. يفترض أن تكون مساهمة القطاع الزراعي كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي . إن انخفاض نسبة هذه المساهمة تؤدي إلى إضعاف مستوى التراكم الرأسمالي الذي يعد ضروريا لعملية التنمية الاقتصادية الشاملة . (فالزراعة اليابانية على سبيل المثال كانت تمول ما نسبته ٨٠% من موازنة الدولة في الستينيات من القرن العشرين من خلال فرض الضرائب على المدخولات والأراضي الزراعية)[٧] .

٣- يساهم برفع مستوى الحياة لأكبر قطاع جماهيري .

إن ثمار التنمية ينبغي أن يقطفها الناس الذين يعدون مادتها الأساسية . فهم هدفها وأداتها بالوقت نفسه . فالحياة في الريف يسودها الفقر المدقع والتخلف بكل أشكاله . فهي مرتعا للامية وانخفاض مستوى الخدمات الصحية وارتفاع معدلات وفيات الأطفال وتسرب اليافعين من مقاعد الدراسة . الأمر الذي يجعل الريف متخلفا ليس فقط وفقا للمقاييس المادية ، بل ومتخلفا أكثر وفقا للمقاييس الإنسانية أو التنمية البشرية. وعليه فان مهمة إنعاش القطاع الزراعي سيكون لها الأثر على تنمية القوى البشرية في هذا القطاع .فيزداد وعيها وثقافتها وتتحسن صحتها فيزداد عطائها الإنساني ، فتتحقق بذلك إرادة التنمية .

٤- تأمين متطلبات الصناعات التحويلية الخفيفة .

تعد الصناعات التحويلية الاستهلاكية العصب الحساس لتنمية الاقتصاديات النامية لأنها تحقق الترابطات الأمامية والخلفية ، على اعتبار أنها مكمل أساسي للقطاع الزراعي الذي يعد المصدر الأساسي لإمداد الصناعات التحويلية بما تحتاج إليه من المصادر الأولية اللازمة لهذه الصناعات .

٦- د. بشاي . مصدر سابق . ص٢٥

٧- د.سالم عبد الحسن رسن – مصدر سابق – ص .١٢٦

وعلى هذا الأساس لا ينبغي أن نتصور قيام صناعات غذائية محلية ناجحة بدون زراعة واسعة وكثيفة مناظرة لها .فلا صناعات نسيجية متطورة بدون زراعة واسعة للمحاصيل الصناعية . ولا صناعات جلدية ناجحة من دون تطوير للإنتاج الحيواني ...الخ من هنا يمكننا القول أن لا صناعة تحويلية متقدمة بدون زراعة متطورة .

٥- التنمية الزراعية توفر البيئة الصالحة للحياة .

يعيش العالم اليوم مأزقا حقيقيا بسبب تلوث بيئة الإنسان . فالهواء أصبح عرضة لملوثات إشعاعية وغبارية متنوعة والمياه أصبحت أكثر عرضة للتلوث بفضل اختلاطها بالمياه الثقيلة والنفايات الكيماوية ومصبات المبازل وكذلك التربة أصبحت معرضة إلى الكثير من الملوثات التي تجعل منها بيئة غير صالحة لحياة الإنسان . لذا فأن التنمية الزراعية سيكون من أهم وظائفها إصلاح ذلك العطب في البيئة .

ثالثا : – التنمية الزراعية المستدامة ... الركائز والمحددات

١– الأراضي الزراعية :–

يعد استخدام الأراضي الزراعية للأغراض النباتية والحيوانية الركيزة الأولى لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة . فهي العنصر الإنتاجي الأول في الزراعة . وان الاستغلال الأمثل لها من حيث الاستخدام النوعي أو من خلال التوسع الأفقي يجعل منها المحدد الأول للإنتاج الزراعي من خلال إدخال أراضي جديدة كانت مهملة بسبب عدم توفر الحصة المائية المناسبة لها أو لأنها أراضي بحاجة إلى استصلاح بسبب تملحها .

٢– الموارد المائية

تعتبر الموارد المائية بكل أشكالها السطحية والجوفية من العوامل الحاسمة في تنمية القطاع الزراعي .علما إن هذا المورد يعتبر من أكثر الموارد عرضة للشح أو سوء الاستخدام . لذا ينبغي المحافظة عليه من خلال تقنين استخداماته الزراعية وترشيد استخداماته للأغراض المدنية . فهو المورد المكمل للتوسع الأفقي للأراضي الزراعية . والحقيقة إن هذا التوسع يكون غير مجدي بدون مكافئ مائي مناسب له .

٣– التقنية الزراعية

تعد التقنية الزراعية من أهم العناصر الضرورية لتطوير القطاع الزراعي . لما لها من دور حيوي في زيادة إنتاجية الأرض والعنصر البشري معا .لذا فأن (بناء القاعدة المادية والتكنولوجية وخلق مرتكزاتها يعتبر الأساس المتين في بناء الزراعة المتطورة. ولما كانت المكننة الزراعية واحدة من تلك الركائز في القطاع الزراعي وتحتل نسبة عظمى من استثماراته وجب التعامل معها بأساليب علمية صحيحة ، من حيث تقدير الحاجة الضرورية لها والطرق الصحيحة لاستغلالها . لأن المسألة الهامة لاتكمن في كثرة وجود المكائن لأنها بذلك ستتحول إلى عبء ثقيل على كاهل الاقتصاد الوطني .وإنما تكمن في الاستخدام الأمثل والنموذجي لها . والذي يؤدي بدوره إلى خفض التكاليف الزراعية عموما في وحدة المنتوج والى رفع كفاءة العمل وزيادة الإنتاج . الأمر الذي ينعكس على مجمل النشاط الاقتصادي وعلى مستوى الرفاه العام للفرد والمجتمع)[٨] .

٤–القوى العاملة في القطاع الزراعي

تشكل القوى العاملة الزراعية العمود الفقري لذلك القطاع . علما أن تركيبة سكان الريف تشتمل على نسبة كبيرة من الأفراد الخارجين عن قوة العمل . حيث يستبعد منهم الأطفال الصغار وتلاميذ المدارس وهم يشكلون نسبة عظمى من سكان الريف علاوة على المسنين والمتقاعدين والمقعدين .وهنا ينبغي أن نتصور إن أي توسع مقبل في الأراضي الزراعية سيرافقه الحاجة إلى مزيد من القوى العاملة خصوصا في الأجل القصير .أما في الأجل الطويل وعلى افتراض مكننة القطاع الزراعي وارتفاع إنتاجية العاملين . سيكون من الضروري تقليص أعداد العاملين في الزراعة لصالح تحويلهم إلى قطاع الصناعات التحويلية والخدمات .

٥– الحيازات الزراعية

إن حجم الحيازة الزراعية ونوعها يعكس مدلولات ذات أهمية كبرى .فكلما يكون حجم المزرعة كبيرا يعني زيادة فرص الاستفادة من وفورات الحجم أو من مزايا الإنتاج الكبير .الأمر الذي ينعكس أثره ايجابيا على كلفة وحدة المنتوج . بينما صغر المساحات الزراعية لايسمح عادة بدخول المكننة الزراعية أو طرق ووسائل الإنتاج الحديثة ، الأمر الذي ينعكس سلبا على أداء تلك المزارع لضياع فرص الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير .كما إن نوع

الحيازة الزراعية يلعب دورا كبيرا في تعيين علاقة الفلاح بأرضة . إن الحيازات الزراعية على ثلاثة أنواع وهي الملك الصرف والمؤجرة للمستثمرين والموزعة على الفلاحين بموجب قوانين الإصلاح الاقتصادي .وان أفضلها لصالح المجتمع هي الحيازات الرأسمالية الكبيرة الحجم .فهي تحقق وفورات الحجم من جهة ومن جهة أخرى لا يستطيع المستثمر التحكم برقبة الأرض عندما يفشل في استغلالها .

٦- التوسع العمودي

يتجه العالم إلى التوسع العمودي أكثر منه إلى التوسع الأفقي من خلال إدخال وسائل الري الحديثة وطرق الإنتاج المتقدمة ووسائل الوقاية والتسميد والعمل الميكانيكي الذي من شأنه رفع مستوى إنتاجية الوحدة الواحدة من الأرض . فيلاحظ على سبيل المثال إن الدول المتقدمة قد تخطت حاجز إنتاج ١٠٠٠كغم في الدونم من الحبوب بفضل استخدام الوسائل الحديثة . بينما الدول المتخلفة مازالت إنتاجيتها متدنية بسبب استخدامها الوسائل التقليدية في الإنتاج .

٨- د.سالم عبد الحسن وآخرون .اقتصاديات وإدارة المكائن الزراعية .وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .هيئة المعاهد الفنية .١٩٩٩ .ص٧

المبحث الثاني :-التنمية الزراعية في العراق ...الواقع والتحديات

لبيان واقع القطاع الزراعي وتشخيص التحديات التي تحول دون انجاز مهمة التنمية الزراعية . يقتضي مناقشة المتغيرات الاقتصادية الأساسية التي تتحكم بهذا الواقع .وهي :-

أولا :- الأراضي الزراعية

تبلغ مساحة العراق الكلية ٤٣٤٢٤٤كم٢ . وان المسطحات المائية تشكل ٢,٣% من تلك المساحة [٩] . وان الأراضي الصالحة للزراعة ٤٨ مليون دونما أي ما نسبته ٢٧% من المساحة الكلية كما يتضح من الجدول (١) وان المستغل فعلا من تلك الأراضي لايتعدى ٢٣ مليون دونما أي ما نسبته ١٢,٧ % من المساحة الكلية .و إن الصحاري تشكل النسبة العظمى فهي تقدر بحدود ٣١% من المساحة الكلية

جدول (١) يبين موازين استخدام الأراضي في العراق لسنة ٢٠٠٨

نوع الاستخدام	المساحة (١٠٠٠) دونما	النسبة %
الأراضي الصالحة للزراعة	٤٨٠٠٠	٢٧،٥
المراعي الطبيعية	١٦٠٠٠	٩،٢
الغابات الطبيعية	٧٠٠٠	٤،٠
الجبال الجرداء	١٧٠٠	١،٠
الصحاري	٥٤٠٠٠	٣١،٠
الأراضي السكنية والمسطحات المائية	٤٧٧٠٠	٢٧,٣
المجموع	١٧٤٤٠٠	%١٠٠

المصدر:- محاضرة للدكتور مهدي العلاق . رئيس الجهاز المركزي للإحصاء .كلية الإدارة والاقتصاد .جامعة القادسية ٢٠١٠

نستنتج من الجدول أعلاه إن العراق لا يعاني من ندرة في الأراضي الزراعية . بل إن الأراضي الصالحة للزراعة لايستغل إلا نصفها تقريبا .وان معدل نصيب الفرد من الأراضـــي الزراعيـــة الصالحة يبلغ ١,٧ دونما للفرد وهو يقترب من المعدل العالمي البالغ ٢دونم للفرد .وبناء علـــى ذلك نستطيع القول إن هناك موارد أرضية واسعة لم يجري استخدامها لحد ألان. وهذا يعني أن فرص التوسع الأفقي في استخدامات الأرض مازال كبيرا . ناهيك عن وجود فـــرص أخـــرى للتوسع الأفقي تتطلب عمليات الاستصلاح باعتبارها أراضي حديـــة وان استـــصلاحها يتطلـــب تكاليف إضافية .

٩- د. فهمي بشاي . مصدر سابق .ص١٣

ثانيا :- الموارد المائية

يعتمد العراق بشكل أساسي على مصادر المياه التقليدية المتمثلة في المياه السطحية لنهري دجلة والفرات وروافدهما . وعلى مياه الأمطار والمياه الجوفية وعلى السدود والخزانات والبحيـــرات كما يتضح من الجدول التالي .

الجدول (٢)

يبين موازين المياه المتوفرة والقابلة للاستخدام للسنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٨

السنة	المياه السطحية الواردة	المياه السطحية المسحوبة	نسبة المياه المسحوبة إلى السطحية	مياه جوفية قابلة للسحب
٢٠٠٠	٣٦،٨	٣٢،٥	٨٨،٣	٢،٠
٢٠٠١	٣٠،٧	٣١،٠	١٠١،٠	٢،٠
٢٠٠٢	٥٣،٦	٣٧،٥	٧٠،٠	٢،٠
٢٠٠٣	٧٣،١	٤٦،٣	٦٣،٣	٠٠٠
٢٠٠٤	٦٥،٠	٥٧،٨	٨٨،٩	٤،٠
٢٠٠٥	٥٩،٨	٥٨،٥	٩٧،٨	٦،٠
٢٠٠٦	٦٧،٦	٥٧،٠	٨٤،٣	٧،٠
٢٠٠٧	٥٦،٤	٥٤،٥	٩٦،٦	٤،٢
٢٠٠٨	٣٢،٧	٤٤،٨	١٣٧،٠	٠٠٠
المتوسط العام	٥٢،٨	٤٦،٦	%٩٢	

المصدر :- محاضرة للدكتور .مهدي العلاق .مصدر سابق
المتوسط العام من إعداد الباحث .

يتضح من الجدول (٢) إن اكبر كمية من المياه السطحية الواردة كانت في سنة ٢٠٠٢ حيـــث بلغت ٧٣ مليار م٣ بينما كانت أوطء كمية في سنة ٢٠٠١ حيث بلغت ٣٠،٧ مليـــار م٣ .وان متوسط الكميات الواردة خلال الفترة بلغ ٥٢،٨ م٣ .

أما المياه الجوفية فهي المصدر الثاني لتلك الموارد .حيث تقدر بحدود ٩ مليار م^{3}ســـنويا وهي تغطي احتياجات ما يقرب من ٦٤ ألف هكتار أي ما يعادل ٢٥٦ ألف دونما .خصوصا في محافظات الانبار ونينوى والتأميم وصلاح الدين وكربلاء والنجـــف والـــسماوة والبـــصرة٠ إن مجموع الكميات السطحية والجوفية تكفي لزراعة ٧٠% من المساحة المزروعة فعـــلا .بينمـــا

تعتمد النسبة المتبقية والبالغة ٣٠%على الأمطار وتسمى بالزراعة الديمية .علما إن هناك إمكانيات أخرى لتطوير وتنمية الموارد المائية من خلال :-

١- إقامة السدود والنواظم على الأنهار والروافد وإصلاح وحدات ضخ المياه والمحركات الكهربائية وحفر الآبار الأنبوبية في مناطق المياه الجوفية .

٢- تنظيف شبكات الري والصرف من الأعشاب والرواسب وتبطين القنوات الطينية . لتقليل الخسائر المائية في شبكات الري .

٣- تحسين كفاءة استخدام المياه من خلال استخدام طرق الري الحديثة مثل الري بالرش والري بالتنقيط .إن هذه الطرق يمكنها أن ترفع مستوى كفاءة الاستخدام إلى ٩٠% .

ثالثا :- القوى العاملة الزراعية

يعد العراق من الدول التي تمتاز بارتفاع معدل النمو السكاني فيها .إذ يبلغ ٣,٢ % وهي من أعلى نسب النمو في العالم . ويعتبر من الدول الفتيه من حيث تكوينه السكاني. حيث يمتاز بارتفاع نسبة الفئة الشابة من بين الفئات العمرية الأخرى . إن عدد السكان في الريف يقارب ثلث سكان العراق) [١٠] . حيث تشير إسقاطات السكان لعام ٢٠١٠ الجدول (٣) إن سكان العراق يبلغ قرابة ٣٠ مليون نسمة .وان نسبة سكان الريف تبلغ ٣٢% .

جدول (٣)

إسقاطات السكان في العراق لعام ٢٠١٠ .وحدة القياس ١٠٠٠نسمة .

السنة	المجموع	الذكور	الإناث	سكان الريف	سكان الحضر
٢٠١٠	٢٩٩١٧	١٥٢٠٠	١٤٧١٧	٩٦٤٩	٢٠٢٦٨
النسبة المؤوية	%١٠٠	%٥١	%٤٩	%٣٢	%٦٨

المصدر :-قاعدة البيانات الإحصائية .منظمة الأغذية والزراعة .روما .ايطاليا .نيسان .٢٠٠٣

إن ميزان القوى العاملة يشير إلى إن نسبة القوى العاملة الزراعية إلى قوة العمل الإجمالية تبلغ ٨,٤% كما يتضح من الجدول (٤) .وإذا أخذنا بعين الاعتبار نسبة العمالة الزراعية إلى عدد سكان الريف نجد إن النسبة تنخفض إلى ٧% تقريبا .إن هذه المعدلات إنما تشير إلى أن النسبة المتبقية والتي تقدر بحدود ٩٣% غير منتجة .وهي التي تظم الأطفال وكبار السن وتلاميذ المدارس .وهذا يعبر عن انخفاض نسبة
السكان النشيطين اقتصاديا ، والذي ينعكس أثره على تردي مستوى الإنتاج الزراعي.

جدول (٤)

يبين نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية

السنة	العمالة الكلية. ألف نسمة	العمالة الزراعية ألف نسمة	نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية
٢٠٠٦	٧٧٢٨	٦٥٠	%٨,٤

.

١٠- د.منصور الراوي. سكان الوطن العربي .الجزء الأول .الطبعة الأولى .٢٠٠٢.بيت الحكمة .بغداد .ص٤

إن تدني نسبة العاملين في الزراعة يعود إلى عوامل كثيرة من أهمها تردي مستوى الإنتاج الزراعي وتقليص فرص العمالة .مما دفع الكثير من العاملين إلى مغادرة الريف نحو

المدن .إن انخفاض أعداد العاملين في الريف إلى هذا الحد يعتبر امرأ غير مرغوبا فيه . أما في الدول المتقدمة فان معيار انخفاض العاملين في الزراعة يعد معيارا مطلوبا بسبب إن هذا الانخفاض يرافقه ارتفاع مستوى الإنتاج الزراعي الناجم عن إحلال المكائن والآلات وطرق الإنتاج الحديثة .بينما يحدث خلاف ذلك في العراق وفي الكثير من الدول النامية .إن المؤشرات أعلاه إنما تدل على ضرورة إيقاف الهجرة من الريف إلى المدينة في الوقت الحاضر ريثما تدخل التقنية كعامل أساسي لرفع مستوى الإنتاج والإنتاجية .

رابعا :- **المكننة الزراعية**

تعد المكائن الزراعية من أهم العناصر الضرورية لتطوير القطاع الزراعي لما لها من دور في رفع إنتاجية وحدة المساحة من الأراضي الزراعية ورفع إنتاجية العنصر البشري .إن الواقع العملي يشير إلى انخفاض أعداد هذه القوى الميكانيكية وبالتالي ضعف دورها في تطوير هذا القطاع . كما يبينه الجدول (٥) .

جدول(٥)

يبين تطور أعداد ونسب المكائن الزراعية بين عامي ١٩٩٣و ٢٠٠١

نوع الماكنة	١٩٩٣	٢٠٠١	نسبة الزيادة في أعدادها %	نسبة المكائن إلى المساحة*
الساحبات	٣٧١٦١	٧٢٧٧٥	٩٥	ساحبة لكل ٣١٦ دونما
الحاصدات	٣٣٢٧	٨٣٦٠	١٥٠	حاصدة لكل ٢٧٥١ دونما
المضخات	٤٩١٥٠	١٣٤٥٤٣	١٧٠	مضخة لكل ١٧٠ دونما

المصدر الجهاز المركزي للإحصاء. المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٧.جدول (٢٥/٣)ص٩١ العمود الأخير من إعداد الباحث .

يتضح من الجدول انه على الرغم من التطور الكبير في أعدادها فإنها ما زالت دون مستوى الحاجة الحقيقية . حيث يشير معيار نسبة المكائن إلى وحدة المساحة إلى وجود فجوة كبيرة بين الموجود الفعلي والحاجة الحقيقية .إن مؤشر الساحبات يشير إلى أن كل ساحبة تخدم ٣١٦ دونما .وهذا يعني وجود عجزا كبيرا في أعدادها لأن المعيار الواقعي لعمل الساحبات في الظروف المتوسطة لايتعدى ٢٤٠ دونما) [١١] وكذلك الحال نفسه بالنسبة للحاصدات والمضخات .

---

*- نسبة المكائن إلى وحدة المساحة .هي حاصل قسمة الأراضي الزراعية المستغلة فعلا والتي تقدر ٢٣ مليون دونما على أعداد المكائن في سنة ٢٠٠١ .

١١- د.سالم عبد الحسن وآخرون .اقتصاديات وإدارة المكائن الزراعية. مصدر سابق .ص١٩٦

خامسا :- المخصبات والوقاية

١- الأسمدة والمخصبات الكيماوية :-

تلعب الأسمدة بأنواعها الفوسفاتية والازوتية والبوتاسية دورا كبيرا في تغذية النباتات بالعناصر الضرورية لنموها. وعلى الرغم من إنتاج هذه الأسمدة وطنيا بواسطة شركات عملاقة مثل شركة الفوسفات في القائم ومصانع اليوريا في البصرة .إلا إنها لاتكفي لسد الحاجة المحلية .خصوصا إن معدلات إنتاجها وطنيا قد انخفضت كثيرا بعد ٢٠٠٣ .حيث تشير تقارير وزارة الزراعة.التقرير السنوي ٢٠٠٧ إلى أن مجموع الكميات المجهزة للمزارعين بلغت ٢٢٧ ألف

طن . وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن كمية السماد المطلوبة للدونم الواحد تقدر بحـــدود (١٥) كغم فهذا يعني أن الكمية المجهزة للفلاحين غير كافية فهي تغطي مساحة تقدر بحدود ١٥ مليون دونما . . وهناك حاجة حقيقية لكميات إضافية من السماد لتغطية الأراضي المتبقية من الأرض الصالحة للزراعة والتي تقدر بحدود (٨) مليون دونما وان الكميات ألازمة لها من الـــسماد تقدر بحدود (١٢١) ألف طن .

٢ – المبيدات الكيماوية

إن تحقيق مستوى عالي من الإنتاج الزراعي يتطلب استخدام المزيد من المبيدات لمكافحة الآفات والأمراض الزراعية التي تقضي على ما نسبته (٢٥– ٤٠) % سنويا من قيمة الإنتاج الزراعي في الدول العربية) [١٢]. ويعاني العراق من قلة استخدام المبيدات .حيث بلغت نـــسبة الأراضـــي المكافحة من الآفات الزراعية اقل من (٧) مليون دونما عام ٢٠٠٤. أي ما نسبته ٢٩% مـــن المساحة المزروعة فعلا)[١٣] .

سادسا :– الحيازات الزراعية

يعكس نوع الحيازة وحجمها مدى ارتباط الفلاح بأرضه .حيث يترتب على هذه العلاقة العديـــد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية . حيث تعرف الحيازة الزراعية على إنها وضع اليد علـــى الأرض وممارسة سلطة فعلية عليها من قبل الحائز بصفته مالكا أو صاحب التصرف فيها . إن أنواع الحيازات الزراعية ثلاثة وهي الملكية الخاصة والأراضي المؤجرة وأراضي الإصـــلاح الزراعي .

١٢– د.نبيل رمزي ود.عدلي أبو طاحون .التنمية كيف ولماذا .المفهوم والآليات.قضايا نظرية وبحوث ميدانية .دار الفكر الجامعي .الإسكندرية ١٩٩٢.ص٩٦.

١٣– بيانات وزارة الزراعة . الهيئة العامة لوقاية المزروعات

المبحث الثالث :- الخيار الاستراتيجي للتنمية الزراعية في العراق ...الأبعاد والتصورات

أولا :- الأرض والمياه

إن عملية التوسع الأفقي وإدخال أراضي جديدة إنما يعتمد بالدرجة الأساس على مدى توفر المياه بالقدر الكافي .علما إن هذه المياه تخضع إلى تجاذبات سياسية مع دول المنبع فهي بذلك ستكون تحت مد وجزر متواصلين .وعليه لأغراض التخطيط لا ينبغي الركون إلى احد الحدين للمياه الواردة وهما الحد الأدنى وكان بحدود ٣٠ مليارم٣ والحد الأقصى وكان بحدود ٧٣ مليار م٣. لذا يصبح المتوسط العام بحدود ٥٢ مليار م٣ الخيار الأمثل لبناء الخطط الزراعية المستقبلية . وإذا أخذنا بعين الاعتبار المقننات المائية التي تعبر عن الحاجة الحقلية الحقيقية للمياه من دون إسراف وهي متنوعة حسب نوعية الترب الزراعية إذا كانت رملية أو طينية وحسب أنواع المحاصيل الحقلية إذا كانت حبوب أو بساتين أ وخضار .وحسب درجة التبخر وهي متباينة من منطقة إلى أخرى ..وبموجب هذه العلاقات يتضح أن المياه بشكلها الحالي من حيث كمياتها أو طريقة استخدام الري التقليدي المسرفة للمياه وهي ذات كفاءة واطئة تقدر بحدود ٤٠-٥٠ % قادرة على إرواء الأراضي المنتجة فعلا . علما أن المزارع العراقي في اغلب الأحوال يسيء استخدام هذه الطريقة البدائية عندما لايجري عمليات التسوية المطلوبة للأراضي ويترك عملية السقي بشكلها العفوي مما يقود إلى تركز المياه في المناطق المنخفضة فيؤدي ذلك إلى تغدقها ومن ثم إلى تملحها في حين لاتحصل المناطق المرتفعة على كفايتها من المياه . وبذلك تهدر الأرض والمياه معا .وإذا أخذنا بعين الاعتبار إمكانية استخدام وسائل الري الحديثة وهي الري بالرش والري بالتنقيط وهي ذات كفاءة تقدر بحدود ٩٠ % .سيكون بمقدور المياه إرواء ضعف الأراضي الزراعية المستغلة ألان .فضلا عن وجود وسائل أخرى لتنمية الموارد المائية السطحية والجوفية .

ثانيا :- القوى البشرية

أشارت موازين القوى العاملة الزراعية إلى وجود فجوة كبيرة في أعداد القوى المنتجة الحقيقية .حيث تبين أن غالبية سكان الريف هم من القوى غير المنتجة وعليه فأن التوسع المقبل في استخدام الأرض يتطلب استخدام المزيد من القوى العاملة الزراعية من خلال تشجيع الهجرة المعاكسة للريف . فضلا عن تطويرا لسكان ثقافيا من خلال إعادة العمل بمحو الأمية والحد من تسرب أبناء الفلاحين من المدارس وفتح مراكز التعليم والثقافة ودور السينما المتنقلة في الأرياف وتعظيم دور الإرشاد الزراعي .

ثالثا:- إعادة صياغة العلاقات الإنتاجية على نحو أفضل

إن تجربة الإصلاح الزراعي في العراق تشير إلى أن العلاقات القبلية والأسرية أصبحت هي البديل عن علاقات الإنتاج الإقطاعية .فأهملت الأرض وتفتت وضعف الإنتاج وتخلف القطاع الزراعي .لذا أصبح من الضروري إعادة النظر بهذه العلاقات بموجب مقاسات المرحلة الراهنة .التي تشير إلى أن الدولة قد اختارت اقتصاد السوق والآليات المنبثقة عنه .لذا وجب أن تكون علاقات الإنتاج منسجمة معه أيضا . وهي علاقات الإنتاج الرأسمالية والعمل على تحويل الحيازات الصغيرة إلى حيازات كبيرة من خلال تأسيس شركات رأسمالية زراعية أو شركات مساهمة كلما كان ذلك ممكننا.

رابعا :- القوى الميكانيكية

لقد استنتجنا من الجدول (٥) إلى أن هناك نقصا حادا في أعداد الآلات الزراعية.

وبموجب المعيار السابق الذي يشير إلى أن الساحبة يمكنها خدمة ٢٤٠ دونما بصورة متوسطة فان العدد المتاح من الساحبات لا يغطي مساحة اكبر من ١٧ مليون دونما . وهذا يعني ثمة حاجة حقيقية إضافية لخدمة (٦) مليون دونما المتبقية من الأرض الصالحة للزراعة . وهي

تقدر بحدود٢٥ ألف ساحبة أخرى لاستكمال حاجة الأراضي المستغلة فعلا والتي تقدر بحدود (٢٣)مليون دونما . أما إذا أخذنا بعين الاعتبار أي توسع مقبل في المساحات الزراعية سيترتب عليها إضافة أعداد جديدة من الساحبات تتناسب مع وحدة المساحة المضافة . أما إذا تصورنا إمكانية زراعة كافة الأراضي الصالحة للزراعة وهي بحدود ٤٨ مليون دونما . فان الحاجة إلى تلك المكائن ستكون كبيرة جدا وهي تقدر بحدود (١٥٥)ألف ساحبة أخرى من نوع فيات ١٦٠ حصان . أما بالنسبة إلى الحاصدات فان النسبة تشير إلى وجود بون شاسع بين أعدادها الفعلية والحاجة الحقيقية لها . حيث أن نسبة حاصدة واحدة لكل ٢٧٥٠ دونما تشير إلى خللا كبيرا. على اعتبار أن الحاصدة يمكنها خدمة (٢٥) دونما يوميا في الظروف المتوسطة ، ولما كان موسم الحصاد قصيرا من (٧-١٠) يوما.وهذا يعني أن الحاصدة يمكنها حصاد ٢٥٠ دونما خلال الموسم .وبناء على ذلك فأن الموجود الفعلي من الحاصدات لايمكنه حصاد أكثر من (٢) مليون دونما من الأراضي المزروعة .وهذا يعني أن هناك نقصا كبيرا في أعدادها يقرب من (٨٠) ألف حاصدة من نوع جوندير .أما إذا تصورنا إمكانية زراعة كل الأراضي الصالحة للزراعة فان الحاجة ستكون ضعف العدد السابق .فضلا عن تلك القوى الميكانيكية فثمة حاجة إلى مكائن أخرى متخصصة مثلا لخدمة محاصيل الخضر والبيوت البلاستيكية ورافعات لخدمات النخيل وغيرها .

خامسا :- توسيع حجم الاستثمارات الزراعية أفقيا وعموديا

يعد الاستثمار احد أهم مكونات الدخل القومي والمؤشر الأساسي لقياس قوة النشاط الاقتصادي ... وهذا يتطلب توفير البيئة الاستثمارية المناسبة لنمو الاستثمارات المحلية وتحسين فرص جذب الاستثمارات الأجنبية)[١٤] .إن هذه الاستثمارات من شأنها خلق فرص العمل الجديدة وإدخال التقنية الحديثة وفنون الإنتاج المناسبة .

سادسا :- تطوير البنى التحتية في الريف من طرق ومواصلات ووسائل اتصال وكهربة الريف وتنظيم قنوات الري والبزل وتطوير السدود والنواظم وإيصال الماء الصالح للشرب . إن هذه المشاريع تحتاج إلى تغطية مالية كبيرة ويفترض أن تتوجه المبادرة الزراعية التي أطلقها دولة رئيس الوزراء إلى تغطية البنى التحتية أولا .

سابعا :- اعتماد الزراعة الكثيفة وتبني التخصص في الإنتاج الزراعي .

إن التخصص في الإنتاج الزراعي يحقق الاستفادة القصوى من الظروف البيئية والاقتصادية و الاستخدام الأمثل للمكائن والمعدات الزراعية ويحقق الإنتاج الكبير .كما انه يخفض نسبة الاستثمارات الرأسمالية الموظفة لأغراض الإنتاج بالمقارنة النسبية لمثل هذه الاستثمارات في حال تعدد أوجه النشاط الاقتصادي في المزرعة .كما إن التخصص يلعب دورا في رفع كفاءة العاملين و هو القاعدة العريضة التي يقوم عليها تصنيبع الإنتاج الزراعي)[١٥] .

ثامنا:- تكامل الزراعة مع الصناعة

إن الأسلم للاقتصاد الوطني أن يسيرا القطاعين الزراعي والصناعي على خطين متوازيين بصورة تكاملية .وليس كما كان سائدا في السابق بان التنمية هي التصنيع .وهو الشعار الذي قاد إلى تخلف الزراعة وتدهورها .والحق يقال أن لامجال للتنمية الصناعية إلا بالتنمية الزراعية .خصوصا الصناعات التحويلية ذات الصلة الوثيقة بالزراعة. وهنا يمكن الإشارة إلى التجربة الصينية التي ركزت على إعطاء الأولوية لتنمية الصناعة بينما احتلت الزراعة مكانة متأخرة غير انه بعد بضعة سنوات اتضح انه لايمكن تحقيق تنمية صناعية في ظل تخلف الزراعة . هذا ما جعل الصين تدخل تغييرات هامة في الأولويات في المدى القصير . بحيث أعطية الزراعة المكان الأول ثم الصناعات الاستهلاكية فالصناعات الرأسمالية)[١٦] .

١٤- د.سالم عبد الحسن رسن .البيئة المناسبة لتفعيل الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية .مجلة الغري .جامعة الكوفة .العدد ٨ .السنة الرابعة ٢٠٠٨ .ص١٥٥

١٥- د. سالم عبد الحسن رسن . التخصص في الإنتاج الزراعي .مجلة التقني .هيئة المعاهد الفنية السنة١٩٨٩ .
١٦ - د. سالم عبد الحسن رسن .المداخل الأساسية للتنمية الاقتصادية . الجامعة المفتوحة . ليبيا .٢٠٠٠. ص١٦٧

تاسعا :- تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي .
إن قلة إنتاج المحاصيل الغذائية والمحاصيل الصناعية الضرورية لدعم الصناعات التحويلية يقود إلى قلة المعروض السلعي منها .مما يخلق موجات تضخمية ناجمة عن قصور العرض المحلي عن الطلب عليها . فيسبب عدم التوازن الداخلي .إن معالجة هذا القصور تأتي من خلال استيراد ما يماثلها من العالم الخارجي . فيترتب على ذلك اختلال في ميزان المدفوعات وهو ما يسمى بعدم التوازن الخارجي .إن تجاوز هذا الخلل لا يكون إلا بالتنمية الزراعية المستدامة .
عاشرا :- تمويل التنمية الاقتصادية
تعتبر الزراعة مصدرا هاما لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فهي المصدر الأساسي للدخل القومي .حيث تشير التجربة اليابانية إلى أن النمو الاقتصادي الكبير في الإنتاج الزراعي هو الذي سمح بتحويل الفائض الاقتصادي المتحقق في الريف عبر ضريبة الدخل الزراعي لتنمية القطاع الصناعي . إن هذا التراكم الرأسمالي لايمكن أن يتحقق إلا بتعديل الأهمية النسبية للإنتاج الزراعي في تكوين الناتج القومي الإجمالي .حيث تشير الدراسات إلى أن قدرة القطاع الزراعي في المساهمة في تكوين الدخل القومي الإجمالي تصل إلى ٤٠% منه إذا ما توفرت له مستلزمات تطويره وأعطي الأهمية التي يستحقها)[١٧] .

١٧- اتحاد المصارف العربية . العراق ..تغيير..انفتاح ..تطور. مجلة اتحاد المصارف العربية. العدد الخاص.حزيران.٢٠٠٤.ص٢١

المراجع

١- د.سالم عبد الحسن رسن .التنمية الزراعية ومتطلبات النهوض بالواقع الزراعي لمحافظة القادسية . مجلة الملتقى .مؤسسة أفاق للدراسات . العدد التاسع .٢٠٠٨.

٢- د.سالم عبد الحسن وصادق علي طعان وعبد العزيز عباس .اقتصاديات وإدارة المكائن الزراعية .وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .هيئة المعاهد الفنية .١٩٩٩.

٣- د. سالم عبد الحسن رسن . التخصص في الإنتاج الزراعي .مجلة التقني .هيئة المعاهد الفنية سنة١٩٨٩ .

٤- د. سالم عبد الحسن رسن .المداخل الأساسية للتنمية الاقتصادية . الجامعة المفتوحة . ليبيا .٢٠٠٠.

٥- د.سالم عبد الحسن رسن .البيئة المناسبة لتفعيل الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية .مجلة الغري .جامعة الكوفة .العدد ٨ .السنة الرابعة ٢٠٠٨ .

٦- د. سعد حسين فتح الله . التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج . مركز دراسات الوحدة العربية . الطبعة الثانية .١٩٩٩ . بيروت .

٧- د. فهمي بشاي .نحو التنمية الزراعية المستدامة في العراق . منظمة الأغذية والزراعة . روما ٢٠٠٣.

٨- د. محمود الأشرم . التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة .مركز دراسات الوحدة العربية . الطبعة الأولى .بيروت ٢٠٠٧ .

٩ - د. منصور الراوي .سكان الوطن العربي . بغداد .بيت الحكمة .الجزء الأول . الطبعة الأولى.٢٠٠٢ .

.

١٠- د.نبيل رمزي ود.عدلي أبو طاحون .التنمية كيف ولماذا .المفهوم والآليات.قضايا نظرية وبحوث ميدانية .دار الفكر الجامعي .الإسكندرية ١٩٩٢.

١١:- محاضرة للدكتور مهدي العلاق . رئيس الجهاز المركزي للإحصاء .كلية الإدارة والاقتصاد .جامعة القادسية ٢٠١٠.

١٢:- قاعدة البيانات الإحصائية .منظمة الأغذية والزراعة .روما .ايطاليا .نيسان .٢٠٠٣ .

١٣ - الجهاز المركزي للإحصاء. المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٧ .
١٤- بيانات وزارة الزراعة . الهيئة العامة لوقاية المزروعات .
١٥- اتحاد المصارف العربية . العراق ..تغيير..انفتاح ..تطور. مجلة اتحاد المصارف العربية. العدد الخاص.حزيران.٢٠٠٤.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.